التمثيل في البرلمان التركي الجديد بعد انتخابات 14 أيّار (مايو) 2023

مرت حسين آق غون*

*سيتا، تركيا.

ملخص: أسفرت انتخابات 14 و28 مايو عن نتائج مهمّة، ولعلّ أهمها على الصعيد السياسي هو فوز أردوغان وتحالف الجمهور في الانتخابات الرئاسية وحصوله على أغلبية المقاعد في البرلمان، كما أتت الانتخابات بنتائج تستحق الملاحظة في سياق الديمقراطية التركية، وهي: المشاركة العالية في الانتخابات، وامتلاك البرلمان قدرة تمثيلية عالية تقدر بنحو 94 بالمئة، وظهور البرلمان بمظهر يتمتع بالتعددية، وغياب صورة الحكومة المنقسمة بسبب وجود أغلبية برلمانية مستقرة تدعم الرئيس أردوغان. والمقصود بمعدل التمثيل المرتفع هنا هو النسبة المئوية للناخبين الممثّلين في البرلمان. وكلما ارتفعت هذه النسبة كان البرلمان أكثر تعددية. وقوة البرلمان من حيث الديمقراطية أمر مهمّ للغاية، فأمام البرلمان التركي في دورته الثامنة والعشرين أجندات مهمّة، على غرار وضع دستور جديد ونظام داخلي جديد للبرلمان.

الكلمات المفتاحية: الانتخابات، تركيا، البرلمان، التمثيل.

Representation in the New Turkish Parliament after the Elections of May 14, 2023

MERT HÜSEYİN AKGÜN*

ORCID NO : 0000-0002-9466-4371

ABSTRACT: *The Turkish elections resulted in noteworthy results in the context of Turkish democracy: High participation in the elections, the parliament having a high representative capacity estimated at 94 percent, the parliament enjoying a pluralistic appearance, and the absence of the image of the divided government due to the existence of a stable parliamentary majority that supports President Erdogan. The strength of the parliament is very important, as the Turkish parliament in its twenty-eighth session has important agendas, such as drafting a new constitution and new rules of procedure for the parliament.*

*SETA, Türkiye.

Keywords: Elections, Türkiye, Parliament, Representation.

رؤيـــة تركيـــة
2023-(3/12)
65 - 80

DOI:10.36360/1560-012-003-004

المدخل:

تركت تركيا وراءها الانتخابات الرئاسية والبرلمانية التي جرت في 14–28 مايو والتي وصفتها وسائل الإعلام الدولية بأنها الانتخابات الأهم في عام 2023. وبلغ متوسط معدل المشاركة في هذه الانتخابات الحرة والنزيهة 86,6 بالمئة.[1]

وبينما كان معدل المشاركة في الانتخابات البرلمانية التي جرت في 14 مايو 89 بالمئة، بلغ معدل المشاركة في الجولة الأولى والثانية للانتخابات الرئاسية 87 بالمئة و84 بالمئة على التوالي. يُعَدّ معدل المشاركة المرتفع وأمن الانتخابات عاملين إيجابيين للغاية من أجل المشروعية الديمقراطية للنظام السياسي. فقد حصل تحالف الجمهور على أغلبية المقاعد (323 نائبًا) في البرلمان التركي في دورته الثامنة والعشرين، حيث سيجري تمثيل ما مجموعه 16 حزبًا، وحصل تحالف الشعب على 212 مقعدًا، واحتفظ تحالف العمل والحرية بـ65 مقعدًا. هناك مقياس آخر مهمّ بالنسبة للمشاركة الديمقراطية، وهو القدرة التمثيلية للبرلمان. والمقصود بالقوة التمثيلية للبرلمان النسبة المئوية للناخبين الذين يمكن تمثيلهم في البرلمان من خلال النواب. وكلما ارتفعت هذه النسبة كان البرلمان أكثر تعددية.

المشاركة المرتفعة في الانتخابات

عرفت تركيا صناديق الاقتراع في فترة مبكرة نسبيًّا. فالفعالية الانتخابية والترشح للانتخابات التي بدأت بخطوات متواضعة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر تحولت إلى تجربة ديمقراطية عند تأسيس أكثر من حزب بعد المشروطية الثانية. وجرى تبنّي مبدأ الاقتراع العام نتيجة إلغاء حق التصويت على أُسس الثروة ومنح المرأة الحق في التصويت والترشح مع تأسيس الجمهورية. وانتقلت الجمهورية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، إلى الديمقراطية المتعددة الأحزاب عن طريق إجراء انتخابات حرة نزيهة؛ لذلك، يعيش المجتمع التركي في نظام دولة ديمقراطي منذ حوالي ثمانين عامًا، الأمر الذي يشير إلى خبرة طويلة نسبيًّا في الديمقراطية وتطور ثقافة التصويت.

عانت الديمقراطية التركية أوجه قصور ونقص كثيرة، مثل الانقلابات والوصاية المؤسّسية والعجز الديمقراطي، واستمرت في طريقها حتى وصلت إلى ما آلت إليه الآن، والفضل الأكبر في ذلك يعود إلى صناديق الاقتراع والناخبين، فالمؤسسة التي جعلت الديمقراطية تتنفس في تركيا رغم كل المشكلات البنيوية هي الانتخابات الحرة والنزيهة. لكن الفضل في ذلك لا يعود فقط إلى إجراء الانتخابات بصورة ديمقراطية، فمشاركة الناخبين المرتفعة في الانتخابات واختياراتهم الحكيمة أدّت دورًا جوهريًّا في الاستمرار على طريق الديمقراطية. بعبارة أخرى، أصبح أمن الانتخابات والمشاركة النشطة والعالية للمواطنين في الانتخابات عنصرين يدعم أحدهما الآخر.

نسبة المشاركة العالية في الانتخابات الحرة والنزيهة أمر بالغ الأهمية في سياق المشروعية الديمقراطية للنظام السياسي؛ لأنها التجسيد العملي لاستناد الحكام إلى إرادة الشعب. في هذا السياق، يمكن القول: إن تركيا أحرزت نجاحًا كبيرًا في هذا الشأن. فالانتخابات البرلمانية العشرون التي جرت بعد انتخابات 1946 (التي شهدت مخالفات كثيرة مثل التصويت العلني والتعداد السري)، وامتدت من عام 1950 باعتبارها الانتخابات الحرة النزيهة الأولى إلى 14 مايو 2023، كانت انتخابات حرة نزيهة، بلغ متوسط معدلات المشاركة فيها 82 بالمئة، ومتوسط معدلات المشاركة في الاستفتاءات 83,3 بالمئة. كما بلغ متوسط معدلات المشاركة في الانتخابات الرئاسية 82,9 بالمئة اعتبارًا من عام 2014. معدلات المشاركة في كل هذه الانتخابات تبعًا للأعوام مبيَّنة في المنحنيات البيانية الثلاثة الآتية:

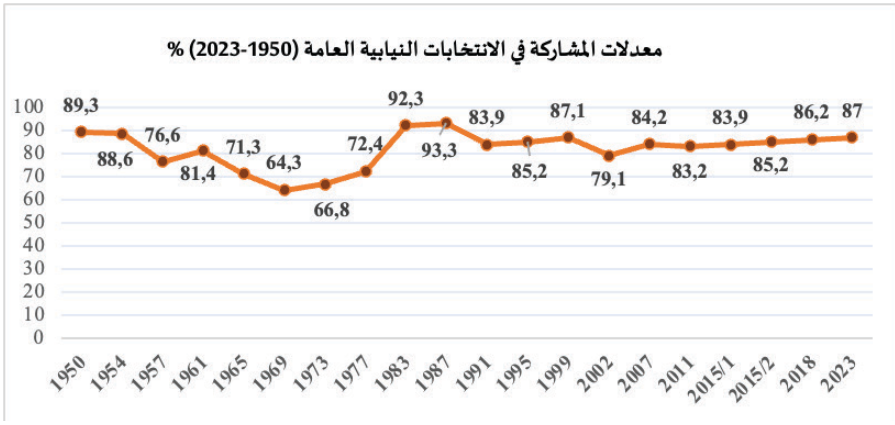

المصدر: المجلس الأعلى للانتخابات.

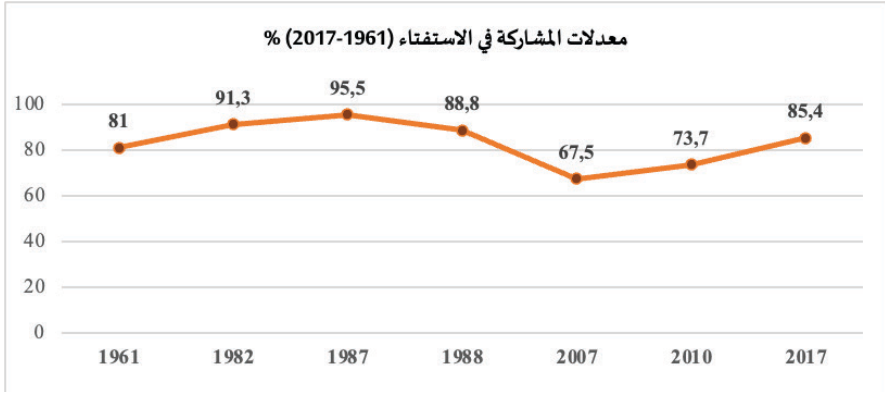

المصدر: المجلس الأعلى للانتخابات.

كانت نسبة المشاركة المنخفضة في الاستفتاء على التعديل الدستوري الذي ينص على انتخاب رئيس الجمهورية من قبل الشعب بشكل مباشر في 21 أكتوبر 2007 لافتة للنظر. والسبب الكامن وراء هذا الانخفاض هو الإرهاق الانتخابي لدى الشعب. فالانتخابات العامة التي لم يمض عليها أكثر من 3 أشهر، وأزمة انتخاب الرئيس، والقرار 367، والمذكرة الإلكترونية في 27 أبريل، ربما دفعت الناس للشعور بالإرهاق السياسي والانتخابي. لكنه بالمقابل كان تعديل الدستور الذي يسحب سلطة انتخاب الرئيس من البرلمان ويمنحها للشعب يلقى قبولًا عامًّا في المجتمع، وصناعة دعاية مضادة لم يكن أمرًا سهلًا. لكن انتخاب الرئيس الحادي عشر من قبل البرلمان في أغسطس كان سببًا في فقدان التعديل قيمته الراهنة وحصول انخفاض نسبي في اهتمام الناخبين. والانخفاض النسبي في المشاركة في استفتاء عام 2010 يُعزَى إلى قرار المقاطعة الذي اتخذه حزب السلام والديمقراطية (BDP).

معدلات المشاركة في الانتخابات الرئاسية (2014-2023) %

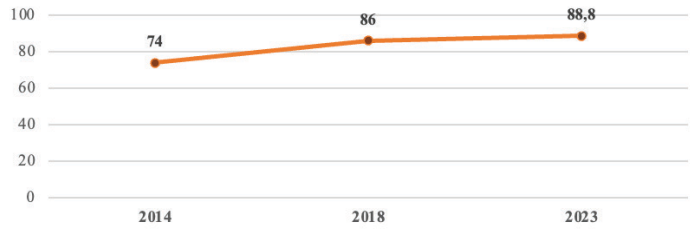

المصدر: المجلس الأعلى للانتخابات

كما هو موضّح في المنحنى البياني، هناك ارتفاع في نسبة المشاركة في الانتخابات في السنوات الأخيرة، بخلاف الانتخابات في البلدان الأوروبية التي تشهد انخفاضًا ملحوظًا في معدلات المشاركة. المنحنى البياني أدناه يبين متوسط معدلات المشاركة في الانتخابات البرلمانية التي أُجرِيت بعد عام 2000 في 11 بلدًا في القارة الأوروبية:

معدلات المشاركة في انتخابات البرلمانات الأوروبية (2000-2023) %

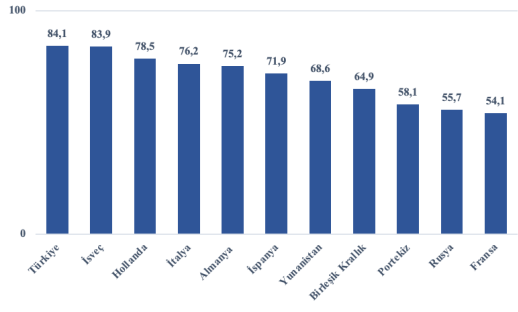

المصدر: المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية (International IDEA)

يعكس ارتفاع نسبة المشاركة في الانتخابات في تركيا بشكل خاص ثقة المواطنين بالتمثيل الديمقراطي، وأمن الانتخابات، والأحزاب السياسية، والقوة الحاسمة للانتخابات في النظام السياسي. بالإضافة إلى ذلك، يمكننا القول بالنظر إلى سلوكيات التصويت السابقة: إن المجتمع التركي يملك وعيًا سياسيًّا بمستويات عالية، ويقوم بتوجيه السياسة من خلال الإدلاء بأصوات يمكن وصفها بالمفاجئة في أغلب الأحيان.

> **ارتفاع نسبة المشاركة في الانتخابات في تركيا يشير إلى ثقة المواطنين بقدرتهم على تغيير مصير بلدهم من خلال الإدلاء بأصواتهم وانخفاض النسبة في الانتخابات الأوروبية يؤدي إلى انحسار ثقة الناخبين في هذه البلدان بالمؤسسة السياسية**

فارتفاع نسبة المشاركة في الانتخابات في تركيا يشير إلى ثقة المواطنين بقدرتهم على تغيير مصير بلدهم من خلال الإدلاء بأصواتهم، والانخفاض التدريجي لهذه النسبة في انتخابات البلدان الأوروبية مثلًا أدى إلى انحسار ثقة الناخبين في هذه البلدان بالمؤسسة السياسية. والسياسة عندما تفقد قدرتها على أن تكون خيارًا للمشاركة في إدارة البلد، تدفع المجتمع أولًا إلى خيبة الأمل ثم إلى الاغتراب، وتهدد في نهاية المطاف النظام الديمقراطي بأكمله، ويؤجج فتيل عملية تؤدي إلى خسارة الديمقراطية صفتها بأن تكون «اللعبة الوحيدة في المدينة»[2]. لهذا السبب، تُعَدّ معدلات المشاركة في الانتخابات مؤشّرًا مهمًّا يجب أخذه بعين الاعتبار، خصوصًا عند النظر إلى الدور الوجودي للانتخابات في الديمقراطيات الحديثة.

مشهد البرلمان

القدرة التمثيلية العالية:

بعد انتخابات 14 مايو 2023، أصبح البرلمان التركي يتمتع بقدرة تمثيلية عالية بلغت نحو 94,05 بالمئة. فقد بلغ معدل الأصوات غير الممثّلة في البرلمان حوالي 45 بالمئة في انتخابات 3 نوفمبر 2002 على سبيل المثال، عندما عجزت أحزاب الطريق القويم (9,54٪)، وحزب الحركة القومية (8,36٪)، وحزب الشباب (7,25٪)؛ عن تحقيق عتبة 10٪ التي تحتاجها للدخول إلى البرلمان.

في انتخابات عام 2018 وعام 2022، تم تجاوز مثل هذا المشهد بترتيبين في قانون الانتخابات. فقد نص الأول في انتخابات عام 2018 على إمكانية خوض الأحزاب السياسية الانتخابات تحت سقف التحالف دون الحاجة إلى تشكيل قائمة مشتركة، على أن يكون

معدل الأصوات الذي سيؤخذ في الاعتبار هو معدل الأصوات الإجمالي للتحالف. وبهذا، جرى تجاوز حاجز العتبة الانتخابية بشكل فعلي، على الأقل بالنسبة للتحالفات. ونص الترتيب الثاني في العام المنصرم، على تخفيض العتبة الانتخابية من 10 بالمئة إلى 7 بالمئة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه الخطوة تُعَدّ تطورًا إيجابيًّا من حيث مبدأ العدالة في التمثيل. ولولا هذان الترتيبان، لم تتمكن أحزاب الجيد والرفاه الجديد واليسار الأخضر والعمال التركي من دخول البرلمان بالمعدلات التي حصلوا عليها في الانتخابات.

يمكن القول: إن الاستقرار الذي يوفّره النظام الرئاسي أدّى دورًا مهمًّا في إجراء مثل هذا الترتيب القانوني. وبما أن السلطتين التشريعية والتنفيذية منفصلتان عن بعضهما في الأنظمة الرئاسية، وأن دعم الأغلبية البرلمانية ليس ضروريًّا لبقاء الحكومة، فإن تطبيق العتبة المنخفضة في الانتخابات البرلمانية لن يضر بقاعدة «الاستقرار في الإدارة». ومن هنا ليس بعيدًا أن تشهد العتبة الانتخابية انخفاضًا جديدًا في الفترة المقبلة من 7 بالمئة إلى 5 بالمئة.

لكن ثمة ظاهرة جديدة تستدعي الانتباه، وهي أن البرلمان أصبح يتمتع ببنية أكثر تجزّؤًا وتعدّدًا. ففي الانتخابات الأولى للنظام الرئاسي في عام 2018، كان البرلمان يتكون من 8 أحزاب، لكن هذا العدد ارتفع اليوم إلى الضعف. وهذه مسألة تحتاج إلى دراسة ونظر فيما إذا كان هذا الارتفاع مؤقتًا، أم أنه سيشكل اتجاهًا جديدًا.

رئيس الجمهورية أردوغان يتمتع بدعم الأغلبية في البرلمان

إن إدلاء الناخبين بأصواتهم بالاتجاه نفسه من أجل السلطتين في انتخابات 14 و28 مايو يشير إلى أن التوقعات في الفترة الجديدة تقول: إن الإدارة التي ستعمل في استقرار وانسجام هي الإدارة التي ستحل مشكلات تركيا الحالية. ولا ننسى أن فوز تحالف الجمهور بالانتخابات البرلمانية والرئاسية حال دون ظهور الحكومة بمظهر الحكومة المنقسمة (divided government).

حصل حزب العدالة والتنمية على أكبر عدد من النواب في البرلمان (263 مقعدًا)، لكنه لم يستطع الوصول إلى 301 نائبًا، وهي الأغلبية المطلقة في البرلمان التي يمكنها أن تصبح السلطة التشريعية التي تضع القوانين. وهذه ليست ظاهرة جديدة، لأنه كذلك في انتخابات 2018 حصل على أكبر عدد من النواب (295)، لكنه لم يحصل على الأغلبية المطلقة. جاء حزب الشعب الجمهوري بعد حزب العدالة والتنمية بحصوله على 130 مقعدًا في البرلمان. ثم جاء بالترتيب؛ الحزب اليسار الأخضر (55 مقعدًا) الذي هو امتداد لحزب الشعوب الديموقراطي، وحزب الحركة القومية (50 مقعدًا)، وحزب الجيد (44 مقعدًا)، وحزب السعادة (20 معقدًا)، وحزب الديمقراطية والتقدم (15 مقعدًا)،

وحزب المستقبل (10 مقاعد)، وحزب الرفاه الجديد (5 مقاعد)، وحزب العمال التركي (4 مقاعد)، وحزب الدعوة الحرة (4 مقاعد)، وحزب الديمقراطية (3 مقاعد)، وحزب السلام والديمقراطية (مقعدان)،و حزب العمل (مقعدان)، وحزب الشعوب الديموقراطي (مقعدان)، وحزب اليسار الديمقراطي (مقعد واحد).

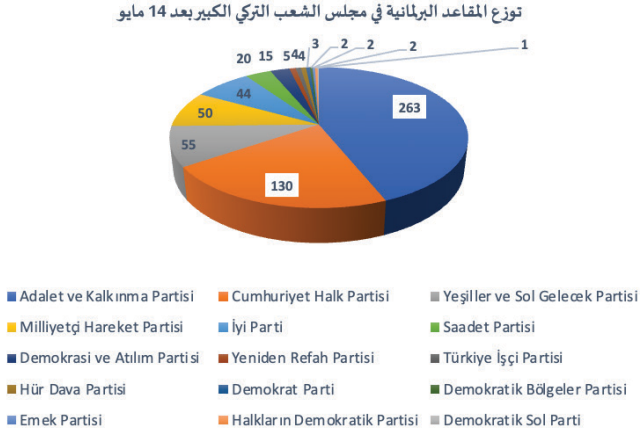

ووفقًا لهذه الصورة، يتضح أن حزب العدالة والتنمية على الرغم من عدم حصوله على الأغلبية المطلقة في البرلمان، لكن أحزاب تحالف الجمهور التي خاض معها الانتخابات شكلت الأغلبية بـ323 نائبًا في البرلمان (عدد المقاعد التي حصل عليها تحالف الجمهور في البرلمان في انتخابات 2018 كان 344 مقعدًا). سيوفر هذا الوضع للرئيس أردوغان تسهيلات كبيرة من أجل القيام بالإصلاحات التي يريد إجراءها في الفترة المقبلة. وعلى الرغم من أن النظام الرئاسي في تركيا، على عكس النظام الرئاسي الأمريكي، لديه الأدوات التي تمنع تحول أي أزمةٍ يمكن أن تنشب بين السلطتين التشريعية والتنفيذية إلى اضطرابات في الحكومة، فإنه من الواضح أن الرئيس الذي يتمتع بدعم تشريعي سيبدي أداء حكوميًّا أكثر فاعلية. وقد نجحت حكومة أردوغان في الشهر الأول من مجلس البرلمان، في تمرير حزمة قوانين اقتصادية مهمّة وقانون الموازنة الإضافي الذي سيجري تنفيذه في النصف الثاني من هذا العام 2023م.

النوّاب الذين لا ينتمون إلى مجموعة برلمانية:

هناك ظاهرة مهمّة أخرى في البرلمان التركي في دورته الثامنة والعشرين، هي وجود 57 نائبًا ليس لهم مجموعة. فهناك تساؤلات فيما إذا كانت الأحزاب التي خاضت الانتخابات من قوائم حزب الشعب الجمهوري وهي تحت سقف تحالف الشعب ستشكل مجموعة أم لا، وهي حزب التقدم والديمقراطية (15)، حزب المستقبل (10)، حزب السعادة (10)، حزب الديمقراطية (3). ومن هنا فإنّ هذه الأحزاب لا تحقق الحد الأدنى (20 مقعدًا) لتنفرد في تشكيل مجموعة برلمانية. والتمثيل في البرلمان من خلال «مجموعة» أمرٌ له مزايا من شأنها أن تسهم في نشاط الأحزاب السياسية. وقد وجه رئيس حزب المستقبل أحمد داود أوغلو دعوته لحزب الديمقراطية والتقدم وحزب السعادة في لقاء بث حيّ معه، مؤكدًا ضرورة تشكيل مجموعة في البرلمان[3].

فالمجموعات البرلمانية تملك قبل كل شيء، تأثيرًا من شأنه أن يرفع تمثيل الأحزاب السياسية وحضورها في البرلمان التركي، وحين يملك الحزب السياسي مجموعة برلمانية يُسمَح له بمشاركة أكبر في أعمال البرلمان، فيشارك النواب في العمليات التشريعية بصورة أكثر فاعلية، وتزداد قدرتهم على التحرك معًا، فيكون لهذا انعكاسات إيجابية على الأحزاب سواء في المشهد السياسي أو لدى الرأي العام.

فالحزب السياسي الذي يتمكن من تشكيل مجموعة برلمانية يمتاز بما يأتي:

- يمكنه أن يسمّي مرشحين للانتخابات الرئاسية من دون أن يستوفي شروط الحصول على مئة ألف توقيع أو خمسة بالمئة من الأصوات.

• يجري تمثيله في مجلس رئاسة البرلمان وهو الجهاز الذي يدير الجمعية العامة للبرلمان التركي.

• يكون له الحق في أن يكون ممثلًا في اللجان النيابية التي تشكل المؤسسة الرئيسة للنشاط التشريعي.

• يكون له الحق في التحدث أكثر عن جدول الأعمال في الجمعية العمومية للبرلمان. وبالمثل، يملك النواب في المجموعات البرلمانية حقًّا أوسع في الحديث عن المسائل غير المدرجة على جدول الأعمال مقارنةً مع أولئك الذين ليس لهم مجموعة برلمانية. وبينما يحقّ للنائب التحدث نيابة عن المجموعة البرلمانية لمدة 20 دقيقة عن المسائل المدرجة على جدول الأعمال، ولمدة 10 دقائق في الأمور غير المدرجة على جدول الأعمال، يتخفض هذا الوقت إلى النصف مع النواب الذين لا يملكون مجموعة. بالإضافة إلى ذلك، تُعطَى الأولوية للمجموعات الحزبية في أخذ الكلمة.

صيغ المجموعات البرلمانية:

كيف يمكن لهذه الأحزاب أن تشكّل مجموعات؟ كانت إحدى الصيغ أن يجتمع نواب حزب المستقبل وحزب الديمقراطية والتقدم وحزب السعادة تحت سقف أحد هذه الأحزاب الثلاثة، لكن كان من الممكن أن ينشب خلاف حول أي حزب سيشكل الحزب السقفي؛ لأن حزب الديمقراطية والتقدم لم يفضّل فكرة التحرّك المشترك، كما يتّضح من التصريحات التي أدلى بها سابقًا داود أوغلو وزعيم حزب السعادة تمل قره ملا أوغلو. بادئ ذي بدء، صرح داود أوغلو أنهم يرغبون بالظهور بوصفهم حزبًا واحدًا مع علي باباجان، إن لزم الأمر، تحت رئاسته، لكنه قال: إن رغبته هذه لم تلق استجابة من قبل باباجان. ثم قدم داود أوغلو اقتراحًا بأن تصدر هذه الأحزاب الثلاثة بيانًا مشتركًا يخاطب المحافظين، لكن حزب التقدم والديمقراطية رفضه أيضًا.

ردًّا على هذا الاقتراح، قال علي باباجان زعيم حزب التقدم والديمقراطية: «لم نتحدث في هذا أبدًا على طاولة الأحزاب الستة. اقترح السيد داود أوغلو بتقديم بيان مشترك باسم حزب السعادة وحزب المستقبل وحزب التقدم والديمقراطية. فتشاورنا مع السلطات المخولة في الحزب، ولكن رفض الاقتراح 21 عضوًا من أصل 21 عضوًا في مجلس رئاسة الحزب، ولم يقبل به أحد من زملائنا. وهذه المسألة لها علاقة بكيفية تعريفنا لأنفسنا. ولا يريد أحد من رفاقنا ذلك»[4]. وأخيرًا، ينبغي التذكير بأن محاولات هذه الأحزاب الثلاثة خوض انتخابات 14 مايو تحت مظلة تحالف منفصل أو عبر قائمة مشتركة باءت هي الأخرى بالإخفاق.

يبدو أن حزب الديمقراطية والتقدم يحاول أن ينأى بنفسه عن هوية المحافظين، ويسير بحزبه في الخط الليبرالي، ومن هنا فإن الخلاف بين هؤلاء له أسباب شخصية إلى جانب أسباب أيديولوجية. وهكذا رفض حزب الديمقراطية والتقدم الدعوات لتشكيل مجموعة مشتركة، وصدر عن حزبه بيان بهذا الشأن، قال فيه: إن نموذج الاندماج الذي قدمه أحمد داود أوغلو لم يكن مناسبًا، على أساس أنه سيؤدي إلى «الازدواجية وتشويش العقول في إدارة الحزب ولن يكون مستدامًا». وفي البيان نفسه، ردّ صيغة تشكيل حزب رابع سقفي يضم الأحزاب الثلاثة لتشكيل مجموعة مشتركة بذريعة أن المواطنين «لن يعدّوه أمرًا طبيعيًّا، وسيتسبب في تشويش العقول، وسيكون مفتوحًا على المشكلات في الإدارة، ويمنع الأحزاب من تطوير هويتها الخاصة بها»[5].

بناء على هذه التطورات، استمرت المفاوضات بين حزبي المستقبل والسعادة، واتفق الطرفان على تشكيل مجموعة تحت مظلة حزب السعادة. وبحسب الاتفاق الذي جرى بينهما، فإن رئيس المجموعة البرلمانية لحزب السعادة الذي يملك 20 نائبًا، ووكيل رئيس المجموعة سيكون من حزب المستقبل، وبقية وكلاء رؤساء المجموعة سيكونون من حزب السعادة. وفي 6 يوليو، جرى تشكيل المجموعة البرلمانية رسميًّا. من ناحية أخرى، ذكرت بعض مصادر الأخبار أن حزب الديمقراطية والتقدم سيبني مجموعة جديدة من خلال التعاون مع حزب الديمقراطية أو ضم نواب من أحزاب أخرى إلى حزبه[6].

ما المسائل المطروحة في جدول أعمال البرلمان في دورته الجديدة؟

بعد إجراء الانتخابات البرلمانية في 14 مايو، بدأت الدورة الثامنة والعشرون للبرلمان التركي في 2 يونيو. أخذت الأغلبية الداعمة لرئيس الجمهورية في البرلمان تقوم تدريجيًّا بالترتيبات القانونية الضرورية من أجل تنفيذ الوعود الانتخابية للحكومة وتطبيق السياسات الاقتصادية الجديدة. جرى أولًا قبول القانون رقم 7456 الذي ينص على إجراء تحسينات في أجور العاملين والمتقاعدين، وزيادة معدلات بعض الضرائب لتلبية الاحتياجات المالية الإضافية ولاسيما بعد زلزال 6 فبراير، وتعزيز الخزانة العامة. ثم جرت الموافقة على قانون الميزانية الإضافية المقدمة من رئاسة الجمهورية والبالغ حجمها 1,1 تريليون ليرة تركية. وبعد قبول الميزانية الإضافية، بدأ البرلمان بإجازته على أن يستأنف أعماله في الأول من أكتوبر بموجب النظام الداخلي.

عضوية السويد في الناتو سيكون على جدول أعمال البرلمان في شهر أكتوبر:

هناك مسائل كثيرة مطروحة على جدول أعمال البرلمان التركي في عامه التشريعي الجديد، وفي مقدمة هذه المسائل، عضوية السويد في حلف الناتو التي يُنتظَر تصديق البرلمان التركي عليها. فمن المتوقّع أن يوقّع رئيس الجمهورية أردوغان على البروتوكول المتعلق بانضمام السويد إلى حلف الشمال الأطلسي وتقديمه للبرلمان التركي للمصادقة عليه، في حال اتخذت السويد خطوات تتماشى مع الوعود التي قدمتها بشأن الدفاع ومكافحة الإرهاب وتحديث الاتحاد الجمركي بين تركيا والاتحاد الأوروبي وإلغاء تأشيرة الدخول إلى دول الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى الوعود التي قدمتها بخصوص تنظيمات PKK و YPGوغولن الإرهابية، وذلك وفقًا للاتفاق الذي جرى التوصل إليه في قمة حلف شمال الأطلسي في فيلنيوس. وبحسب الاتفاقية الموقعة بين السويد وتركيا في فيلنيوس المكونة من 7 مواد، ستعمل الحكومة التركية بالتعاون الوثيق مع البرلمان من أجل موافقة البرلمان على عضوية السويد في حلف الناتو.

في هذا السياق، ينبغي تأكيد أنه يجب على السويد أن تفي بوعودها للحصول على دعم 301 نائبًا في البرلمان التركي، لأن دولت بهجلي زعيم حزب الحركة القومية، ثاني أكبر حزب في تحالف الجمهور قال في كلمته التي ألقاها في اجتماع مجموعته البرلمانية في 11 يوليو: إن الموافقة على انضمام السويد إلى الناتو يتوقف على تغيير السويد سياساتها. وفي شهر أكتوبر، يُنتظَر أن يصادق البرلمان التركي على بروتوكول انضمام السويد إلى الناتو حتى تأخذ السويد مكانها في حلف الناتو لتكون العضو الثاني والثلاثين، في حال نفّذت الاتفاق الذي جرى التوصل إليه بين البلدين بشكل إيجابي.

التعديل الدستوري المتعلق بحرية الحجاب

ومن الممكن أن يعود البرلمان ويتناول في جدول أعماله مقترح التعديل الدستوري المتعلق بحرية الحجاب وحماية الأسرة الذي جرى تقديمه إلى البرلمان في دورته السابعة والعشرين بدون استكماله في الجمعية العمومية، وذلك في الأول من شهر أكتوبر. فالرئيس أردوغان حين قال في خطابه أمام المجموعة البرلمانية لحزب العدالة والتنمية في 21 يونيو: «ما الذي قلناه قبل الانتخابات؟ لنضع الدستور، ولنناقش قضية الحجاب في الدستور. انظروا! أقولها مرة أخرى، دعونا نضمن بالدستور مسألة الحجاب في الفترة التشريعية الجديدة إن كنتم صادقين»- دعا المعارضة علنًا مشيرًا إلى أن التعديل الدستوري الخاص بالحجاب قد يبرز مرة أخرى في جدول أعمال البرلمان.

يقدّم اقتراح التعديل الدستوري المقدّم إلى البرلمان العام الماضي ضمانات دستورية من أجل حرية المرأة في غطاء رأسها أو اختيار ملابس أخرى، وحماية مؤسسة الأسرة، من خلال إدراج بند في الدستور ينصّ على أنه «لا يمكن إقامة الأسرة إلا بزواج رجل وامرأة».

«من المهم للغاية أن يحمي القانون المقترح حرية المرأة في اختيار ملابسها وليس حريتها في ارتداء غطاء الرأس لأسباب دينية وحسب. وبذلك، فإن الضغوطات الاجتماعية أو الأيديولوجية الممارسة على المرأة بسبب ملابسها يجب أن تكون محظورة على المستوى الدستوري. ومن هنا، فإن حماية المرأة من الشعور بالقلق في نمط حياتها ستسهم في تحقيق السلام على مستوى الأفراد والمجتمعات، وسيكون من واجب جميع الأفراد والمؤسسات عدم القيام بأفعال من شأنها أن تجعل المرأة تشعر بالإقصاء بسبب ملابسها. ثمة أمر آخر يجب ملاحظته، هو تأكيد أن تكون الكيانات القانونية الخاصة ملزمة بحماية حقوق المرأة من خلال لوائحها التنظيمية ولا تقتصر مسؤولية هذه الحماية على الدولة. من ناحية أخرى، تم التأكيد بوضوح في اقتراح العام الماضي، أنه لن يُحظَر حجاب المرأة وخياراتها الأخرى الخاصة بملابسها، حتى في الزي الموحد المطلوب ارتداؤه في أداء الخدمات العامة»[7].

يحتاج عرض التعديل الدستوري على الاستفتاء إلى 360 نائبًا على الأقل. ومن هنا يحتاج تحالف الجمهور الذي يشغل حاليًا 323 مقعدًا إلى دعم التوجه إلى الاستفتاء من قبل 37 نائبًا من المعارضة على الأقل، والمتوقع أن يتعامل حزب الجيد وحزب السعادة مع المقترح بشكل إيجابي.

مسألة الدستور الجديد:

سيكون الدستور الجديد عملًا مهمًّا للبرلمان في فترته الجديدة. وقد أكد الرئيس أردوغان باستمرار أن أحد أهم أهدافه هو وضع دستور جديد. وافتقار تحالفه إلى الغالبية المطلقة (360 نائبًا) في البرلمان الذي تشكل بعد 14 مايو، يجعل تحقيق هدف الدستور الجديد متوقفًا على نجاح المفاوضات بين السلطة والمعارضة. تعرض دستور عام 1982 الذي تمخض عنه انقلاب 12 سبتمبر 1980، للتعديل 19 مرة، ونالت التعديلات ثلثيه على وجه التقريب، لكنه لم يتمكن من التخلص من روحه الاستبدادية، وتكاد تكون جميع الأحزاب السياسية متفقة على ضرورة وضع دستور جديد ومدني. فالدستور الذي تعرض للتعديلات في فترات مختلفة بدوافع مختلفة مثل الانسجام مع الاتحاد الأوروبي وتغيير نظام الحكومة فقد تماسكه الداخلي. لكن تحالف الجمهور يحتاج من أجل تعديل الدستور إلى تأييد 37 نائبًا آخر على الأقل. ونتائج انتخابات 14/ 28 مايو قد تسهم في

تحقيق الاتفاق بين السلطة والمعارضة، وتجاوز الخلاف على نظام الحكومة وهو العقبة الكبرى أمام صياغة الدستور الجديد.

أظهرت نتائج الانتخابات أن وعد تحالف الشعب بالعودة إلى النظام البرلماني لم يجد الاستجابة المرجوة لدى الشعب على الرغم من حملته المكثفة التي استمرت قرابة عامين. بالمقابل، حظي النظام الرئاسي بقبول حسن من قبل المجتمع وهو لا يزال في بداياته، وعلى الرغم من تعرضه لتحديات كبيرة، مثل الوباء وزلازل 6 فبراير وحرب أوكرانيا وارتفاع معدل التضخم. بتعبير آخر، فضل الناخبون النظام الرئاسي على النظام البرلماني، ولم يلق النظام البرلماني التقدير الذي تزعمه المعارضة. لذلك، لم يعد نظام الحكومة الوزارية خيارًا في تركيا، وأعمال الدستور الجديد أو التعديلات الدستورية ستكون على أساس النظام الرئاسي.

لكننا نعلم من خلال تصريحات الرئيس أردوغان السابقة والبيان الانتخابي السابق أن حزب العدالة والتنمية لا يعارض إصلاح النظام الرئاسي، بل على العكس يؤيد ترميم نظام الحكومة الرئاسي. وهذا يعني تشكُّل أرضية جديدة للتوافق بين أحزاب السلطة ومجموعات المعارضة في البرلمان. ربما تكون صياغة دستور جديد من الصفر بعيد الاحتمال، ويمكن التوجه من ثَمّ إلى إجراء تعديل دستوري شامل يوسع الحقوق والحريات الأساسية، ويزيد من كفاءة السلطة التنفيذية، ويحدد بوضوح أكبر مجال الصلاحيات المحفوظة للمراسيم الرئاسية، ويعزز استقلالية القضاء وآليات التوازن والرقابة.

من ناحية أخرى، سيكون إعداد نظام داخلي جديد للبرلمان أحد الموضوعات المهمّة جدًّا على جدول أعمال البرلمان بدءًا من شهر أكتوبر. فاعتماد نظام داخلي جديد للبرلمان مكان النظام القديم الذي يعود إلى تاريخ 1973، يحقق الانسجام مع النظام الرئاسي، ويجعل أعمال البرلمان أكثر تعددية، ويوفر استعمال آليات التوازن والرقابة بشكل أكثر فاعلية، ويعزز القدرة والفعالية التشريعية للبرلمان في إطار فلسفة النظام الرئاسي، وسيسهم إسهامًا كبيرًا في تشغيل نظام الحكومة الجديد.

الخاتمة:

تركت تركيا وراءها اختبارًا مهمًّا للديمقراطية في انتخابات 14 و28 مايو. ففي الجولة الأولى من هذه الانتخابات التي جرت بمشاركة عالية، فاز تحالف الجمهور بزعامة حزب العدالة والتنمية بأغلبية المقاعد البرلمانية، ولم يتمكن أي مرشح للرئاسة في

تحقيق ما يزيد عن 50٪ من الانتخابات في الجولة الأولى، وتأجل انتخاب الرئيس إلى الجولة الثانية. وهذه النتيجة وحدها أثبتت مصداقية صناديق الاقتراع في تركيا رغم كل أنواع التكهنات. وبالفعل، فإن الانتخابات التي تجري تحت إشراف الأجهزة القضائية التركية وإدارتها مفتوحة في كل مراحلها لرقابة الأحزاب السياسية، وتملك نظامًا مُجهّزًا بإجراءات أمنية على مرحلتين أو ثلاث مراحل. وقد اعترف بمصداقية نتائج الانتخابات المراقبون الدوليون وأحزاب المعارضة.

وكما كان متوقّعًا، أسفرت الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية عن فوز بارز للرئيس أردوغان. فالشعب التركي صاغ خياراته بما يتماشى مع أمله بتحقيق الاستقرار وتعزيز قدرة المرشحين على إدارة الدولة والحفاظ على مكتسبات الأمن القومي وحماية مصالحه في تركيا.

بالنتيجة، تمخضت صناديق الاقتراع عن أجهزة تشريعية وتنفيذية جرى انتخابها بمشاركة عالية، وتتمتع بشرعية ديمقراطية قوية. يوجد حاليًّا في البرلمان 15 حزبًا سياسيًّا و6 مجموعات حزبية. ويبلغ معدل تمثيل الناخبين في البرلمان التركي 94 بالمئة. ومن ثَمّ، يمكن الحديث عن الديمقراطية التركية بأنها مكسب كبير، يتمتع بمعدل تمثيل مرتفع، إذا ما وضعنا نصب العين أن المتوقع المرجوَّ من البرلمان في دورته الجديدة أن يقوم بإصلاحات مهمّة في مجال الحريات والجهازين التنفيذي والتشريعي على أساس الدستور الجديد. من جانب آخر، تبقى مسألة الزيادة الكبيرة في عدد الأحزاب السياسية في البرلمان بعد الانتقال إلى النظام الرئاسي مسألة تستدعي الوقوف عندها ودراستها في سياق نظام الحكومة الجديد.

الهوامش والمراجع:

1. هذه المقالة في جانب كبير منها، مستفادة من بحث الكاتب المنشور في سيتا بعنوان «مجلس (الشعب) بعد انتخابات 14 مايو»، وبحثه «الناخب التركي يدافع عن الديمقراطية» المنشور في مجلة كريتر التي تصدرها سيتا.

2. - (“14 Mayıs’ın Ardından Meclis”, Mert Hüseyin Akgün, SETA Perspektif, 1 Haziran 2023)

   - (“Türk Seçmeni Demokrasiye Sahip Çıkıyor”, Mert Hüseyin Akgün, Kriter, Yıl:8, Sayı: 80)

3. Giuseppe Di Palma, To craft democracies: An essay on democratic transitions, University of California Press, Los Angeles: 1990, p. 113

4. https://www.youtube.com/watch?v=lxZsd1x9xBE&t=2325s، (تاريخ الزيارة: 31 مايو 2023).

5. Nihal Bengisu Karaca, “21’de 21”, Habertürk, 29 Temmuz 2022.

6. «حزب الديمقراطية والتقدم (DEVA) يرفض نموذج التحالف البرلماني مع حزبي السعادة والمستقبل»

“DEVA Partisi’nden, Gelecek ve Saadet Partileri ile ortak grup modeline ret”, Euronews, 25 Haziran 2023.

7. “DEVA 2 vekil peşinde”, Yenişafak, 17 Temmuz 2023.

8. «حرية الحجاب والبحث عن الضمانات الدستورية»:

Mert Hüseyin Akgün, “Başörtüsü Özgürlüğü ve Anayasal Güvence Arayışı”, SETA Rapor, s. 35, 36.